

مشهد ميداني

معركة جديدة سيخوضها «الحشد الشعبي» عند الحدود العراقية - السورية. انطلاقاً من الرطبة جنوباً، وصولاً إلى مدينة القائم عند نهر الفرات، ستكون مهمة تحرير الأرض مسنودة إلى تلك القوات، التي قد تلتقي بتلك المتقدمة من صوب الشرق السوري، في وقت يحاول فيه العبادي النجاح في سيره المتواصل بين النقاط

رسائل «إيجابية» من العبادي «الحشد» إلى الحدود السورية

نور ايوب

مجدداً، سيعود «الحشد الشعبي» إلى الحدود العراقية - السورية، بالتوازي مع الانطلاق المرتقب لمعركة استعادة الحويجة ومحيطها، شمالي العراق. قبل يومين، زار نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، محافظة الأنبار، وتحديدًا غربها، يرافقه وفدان قياديين من «العمليات المشتركة»

و«الحشد»، في إطار جولة «تفقدية» استطلاعية قبيل انطلاق عمليات تحرير قاطع القائم عند الحدود مع سوريا». زيارة المهندس تؤكد أن الواجهة المقبلة ستكون غرب البلاد، إذ تشير المعلومات إلى أن العمليات ستنتقل في الأيام القليلة المقبلة من جنوب غرب المحافظة، على أن تتجه القوات شمالاً ناحية مدينة القائم الحدودية. قيادة العمليات ستكون في مدينة الرطبة، حيث

قيادة «الحشد» مع انتهاء عمليات الموصل قبل أشهر، ووصول قواتها إلى الحدود العراقية - السورية في الجهة الشمالية (غرب محافظة نينوى)، والتي تلاها مباشرة إطلاق عمليات في الجنوب الغربي من محافظة الأنبار، واستعادة معبر الوليد الحدودي.

«استراحة المقاتل» التي نال قسطاً

أنشأ «الحشد» مركزاً للقيادة والسيطرة. وتقتضي الخطة بإحكام الطوق حول القائم، وتقدم القوات على طول الخط الحدودي، والتعاون مع قوات حرس الحدود، في ظل غطاء جوي يؤمنه طيران الجيش العراقي، وفق وعدٍ من رئيس الوزراء حيدر العبادي.

«عمليات الأنبار»، قد تُفحم فيها واشنطن طيران «التحالف الدولي»، لسحب المبادرة من «الحشد»، و«تغيب» انتصاراته، وفق مصدر قيادي بارز، على غرار ما حدث مع استعادة معبر الوليد، الصيف الماضي. وإلى جانب إدراك بغداد لأبعاد السلوك الأميركي تجاه «الحشد»، واستمرارها بالسكوت عنه، فإن إطلاق تلك العمليات هو رسالة سياسية إيجابية من العبادي إلى طهران.

ويجري في الوقت الحالي تداول حديث عن عمليات مرتقبة للجيش السوري والحلفاء باتجاه الحدود العراقية، انطلاقاً من عمق البادية، في سباق مع واشنطن لبيسط السيطرة على أكبر بقعة جغرافية في المناطق الحدودية. وتهدف عمليات «محور المقاومة» إلى «تطويق» مناطق النفوذ الأميركي في الغرب العراقي، خاصة أن الولايات المتحدة ترى أن حصتها هناك تكمن في الشريان الحيوي على طول نهر الفرات، بدءاً من الرمادي وصولاً إلى القائم، مروراً بهيت وعنه وراوة، حيث تنتشر القواعد والمعسكرات الأميركية.

«عمليات الأنبار» ليست وليدة ظرف سياسي أو نتيجة لفرصة ميدانية، إذا ما قورنت بانتصارات الجيش السوري المتتالية في البادية الشرقية، وكسر حصار تنظيم «داعش» عن مدينة دير الزور. العودة إلى الحدود، هي استكمال لما بدأت

الهدف إحكام الطوق حول القائم التي تقابلها البوكمال من الجهة الأخرى

منها «الحشديون» في غرب الأنبار، جاءت بعدما طرح العبادي، خيار المشاركة في عمليات «قادمون يا تلعفر». انتقل المقاتلون من الهجوم إلى الدفاع والصد، بعدما تبنوا نقاطهم في أقاصي الصحراء الأنبارية. فحيار تلعفر كان مغرباً لقيادة «الحشد»، التي رأت أن من حقها استعادة ذلك القضاء، بعدما أسندت إليها مهمة تحريره، قبل أن تفرض واشنطن وحلفاؤها الإقليميون «فيتو» على تولي «الحشد» مسؤولية استعادة القضاء.

خُصمت تلعفر بسرعة وبخو مفاجئ، وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الكبير لقوات «البيشمركة» في تسهيل عملية فرار مسلحي «داعش» من تلعفر، وخاصة الأجانب، دون أن يُعرف مصيرهم حتى اليوم، وسط حديث عن ترحيلهم إلى تركيا.

الإعلام السعودي يُروِّج لـ «انقلاب بغداد»

وفيما قد يُترجم تحالف كهذا في السياسة بأنه يُقرَّب بغداد من الرياض، خاصة إذا ما وُضع في الإطار العام لتطورات المشهد العراقي الأخيرة، إلا أنه وفق معلومات «الأخبار»، فإن هذا التحالف لم يُعقد «بعد» برغم ترجيح إمكانية بروزه مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي المتوقع إجراؤه في نيسان المقبل.

هذا التحالف المفترض يُعدُّ بمثابة انقلاب في العاصمة العراقية، تلهت السعودية أكثر من غيرها خلفه، لكونه يُشكل واحداً من أوراقها الأخيرة التي تسمح لها بالحفاظ على نفوذها في ظل المشهد الإقليمي القائم. وإذا كان الصدر يبدو كأنه بات متناغماً مع عدد من نقاط الطرح السعودي في بلاد الرافدين، فإن حيدر العبادي لا يزال «الورقة» الراحبة عند طهران والرياض، إذ تسعى الأخيرة إلى كسبه، وإخراجه نهائياً من أي ارتباط مع الأولى. ويُجاهر فريق قريب من رئيس الوزراء العراقي بأن «كل الأطراف تريد تثبيت علاقاتها معه في الوقت الراهن».

نشرت، أمس، قناة «العربية» خبراً عن التوصل في بغداد إلى «تحالف انتخابي» يجمع رئيس الوزراء حيدر العبادي، وزعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، ورئيس «تيار الحكمة» عمار الحكيم، والسياسي إياد علاوي، إلى جانب «عددٍ من سياسيين المكونين السنّي والكردّي».



إنجاز دير الزور: خطوة نحو «شرق الفرات»؟

صهيب عنجربني

معركة فك حصار مدينة دير الزور ليست أول معركة تتطابق فيها النتائج الميدانية مع الخطط المرسومة سلفاً، لكنها الأسرع. كثيرة هي المعارك التي خاضها الجيش وحلفاؤه في سبيل تحصيل هدف استراتيجي واستدعت مراجعة حسابات وتعديل خطط وتغيير مسارات، قبل أن تفضي إلى الخواتيم المنشودة. معركة «طوق حلب» واحدة من أشهر الأمثلة في هذا السياق، تماثلها في ذلك معارك فك حصار نبل والزهراء، وفك حصار مطار كوبرس العسكري، وسجن حلب المركزي، وغيرها. وفي كل الأمثلة المذكورة شهدت مؤشرات العمليات العسكرية صعوداً لمصلحة الجيش حيناً، وهبوطاً معاكساً حيناً آخر، وصولاً إلى النهاية المتوخاة. أما معركة دير

يحظى إنجاز الجيش السوري وحلفائه في فك حصار دير الزور بأهمية استثنائية، لأسباب تتجاوز فك الحصار في حد ذاته وترتبط بمعطيات يتداخل فيها العسكري بالسياسي. في أرض المعركة يُنتظر أن يفضي نجاح الجيش إلى استقطاب قوى عسائرية جديدة، كما إلى الإفادة من القوات الخارجة من الحصار في مراحل العمليات التالية. أما في المشهد العام، فيبدو إنجاز دير الزور بمثابة «بيضة» تضاف إلى كفة دمشق في رهانات الفصول الحاسمة من معركة «سوريا الموحدة»

الزور، فقد حققت تطابقاً فريداً بين الخطط النظرية والتنفيذ العملي، وهذا ما تمكن تسميته ببساطة «إنجازاً» في حسابات العسكرة كما في حسابات السياسة. وباستثناء التعديل الذي أرجأ استخلاص معدان الاستراتيجية ومحيطها في ريف الرقة الجنوبي الشرقي في مرحلة تالية، يمكن القول إن المعارك سارت بدقة فريدة من ألفها إلى يائها. ورغم أن التوجه نحو دير الزور حضر كثيراً في حسابات المخططين العسكريين، كما في وسائل الإعلام، غير أن الساعة الصفر لم تكن قد دقت فعلياً حتى مطلع آب الماضي (راجع «الأخبار» العدد 3239). وتكفي مقارنة خرائط السيطرة بين أب وأبلول للوقوف على حجم الإنجاز الذي تحقق، وهو علاوة على ما تقدّم، غير مسبوق في سياق معارك تقويض نفوذ «داعش» في سوريا. وستكون المقارنة بين معركة

إحجام واشنطن عن محاولة عرقلة فك الحصار لا يعني وقوفها موقف المتفرج لاحقاً

الرقة ومعركة فك حصار دير الزور كغلبة بتوضيح الصورة أكثر. ورغم أن القتال في معركة الرقة يدور داخل مدينة (ما يجعله أصعب من القتال في مساحات مفتوحة)، غير أن تباين حجم الإنجاز بين المعركتين يبدو هائلاً بحساب الزمن (مضت قرابة

ثلاثة أشهر على بدء معركة مدينة الرقة، في مقابل شهر استغرقته معركة فك حصار دير الزور). وثمة تفصيل بالغ الأهمية يجب أخذه بالاعتبار لدى الحديث عن أسباب نجاح معركة «الدير»، وهو إرجاء المعركة إلى ما بعد فتح «قوات سوريا الديمقراطية» ذراع «التحالف» البرية معركة مدينة الرقة وما ضمنه ذلك من تشييت لقوى التنظيم المتطرف. ويقول مصدر عسكري سوري لـ «الأخبار» إن «ما يسمى التحالف لم يكن ليقدّم على مهاجمة التنظيم في الرقة لو فتحنا معركة دير الزور في وقت سابق». ويؤكد المصدر أن «فك الحصار ليس سوى خطوة في مسار لن يتوقف قبل وصول قواتنا إلى آخر نقطة حدودية»، مشيراً إلى «دور مؤثر سيلعبه بواسلنا المتمركزون أصلاً في دير الزور، وزخم إضافي ستقدمه خبرتهم الكبيرة في مجابهة

